

حسن كرّيم

# خمسة سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟

هذه المطبوعة هي ورقة بحثية تصدرها "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" ضمن سلسلة "أوراق سياسات"، تهدف الى مواكبة التطوّرات السياسية في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية، والوقوف على بعض ما أفضت إليه تلك الثورات من مسارات وتحولات وصراعات، بعد خمسة أعوام على انطلاقها.

"الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" هي منظمة غير حكومية تضمّ كتاباً وباحثين وناشطين مجتمع مدني من دول عربية عدّة. تأسست الشبكة العام ٢٠٠٧ وعقدت ندوات كما نشرت كتيّبات حول قضايا متّصلة بالمواطنة والأنظمة الانتخابية والبطالة والمشاركة السياسية، وأصدرت كتاباً يجمع أبحاثاً حول الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا، وما رافقها من تطوّرات في المغرب والجزائر والأردن، مع تركيز على دور النساء والشباب ووسائل الإعلام والاتصال الاجتماعي فيها. تُصدر الشبكة نشرة دورية يمكن الحصول عليها عبر موقعها على الانترنت: [www.ademocracynet.com](http://www.ademocracynet.com)

تشكر "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" منظمّة "كيتيرينغ" على دعمها ومساعدتها في نشاطاتها. [www.kettering.org](http://www.kettering.org)

**د. حسن كرّيم** استاذ محاضر في العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت وأخصائي الحوكمة في مكتب لبنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## مقدمة

طالت فترات الانتقال أو تعثرت أو حتى تراجعت وانتصرت مؤقتاً قوى الثورة المضادة. ليس ذلك من باب تفاؤل الإرادة، أو منطق الحتمية وإنما من منطلق أن مقدمات وأسباب اندلاع الثورات ما زالت قائمة، لا بل انها تتفاقم وتزداد مع الوقت. ومن جهة أخرى، إذا كانت هذه الأنظمة الاستبدادية فشلت في اقناع الجيل الذي ثار عليها، فإنها أقل قدرة وإمكانية على ترويض الجيل الذي لحق بهذا الجيل أو سيلحق به وسيكون لديه النزعة والرغبة في التغيير بشكل أوسع وأشمل<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك لا بد من تسجيل ان هذه الانتفاضات أدت الى الأطاحة بأربع رؤساء جمهورية في تونس ومصر وليبيا واليمن. والى تعديلات دستورية مهمة في هذه البلدان بالإضافة الى المغرب والأردن. وسأستعرض ما آلت إليه أوضاع خمسة بلدان عربية هي تونس كحالة نجاح نسبي واربعة حالات فشل في سوريا وليبيا واليمن والى حدّ أقل في مصر، وسأعرض لما أصابها من تدهور وتراجع في المسار الديمقراطي، لأسباب منها ما هو مشترك ومنها ما هو متباين. لذلك لا بدّ من استعراض سريع وموجز للتطورات داخل هذه البلدان في الخمس سنوات الماضية ولنبداً أولاً بالحالة الأفضل وهي حالة تونس.

كما انطلقت موجة من التفاؤل بقرب انتهاء الأنظمة الاستبدادية إثر التحركات الواسعة في العالم العربي في ثورات الحرية والخلّاص من الاستبداد، بدءاً بتونس ومصر وانتقالاً إلى ليبيا واليمن وسوريا وباقي البلدان العربية بدرجات متفاوتة، منذ أواخر العام ٢٠١٠، كذلك تسود الآن موجة من التشاؤم الشديد على أثر التطوّرات التي حدثت في هذه البلدان إذا ما استثنينا تجربة تونس فقط.

بناءً عليه، سأحاول في هذه الورقة استعراض ما جرى في هذه البلدان بشكل موجز، مع التركيز على ما تمّ انجازه من جهة، وأهم العقبات والعراقيل والتحديات التي واجهتها وما زالت تواجهها عملية الانتقال الديمقراطي، وصولاً لتفسير هذه التطورات وخصوصاً آثارها السلبية على هذه العملية.

لكن في البدء لا بدّ من إعادة التأكيد على أن ما جرى لم يكن إلا بداية لعملية تحرّر أو طلب للحرية من الاستبداد، ولا يعني ذلك بكل الأحوال الانتقال الميكانيكي أو التلقائي للبناء الديمقراطي. ومما يعني كذلك أن بعض هذه البلدان قد ينجح وبعضها قد يفشل أو يتأخر. إلا أن التحول النوعي الذي حدث في ثورات الخلاص من الاستبداد لا عودة عنه مهما

(١) انظر كتاب الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد- دراسة حالات. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، دار شرق الكتاب، ٢٠١٣.

## تونس

إضافة إلى نقابات أصحاب العمل ممثلة بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

هذا التطور في التجربة التونسية أعطى أملاً لإمكانية نجاح الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، وإمكانية نجاح العمل الجبهوي ضمن آليات ديمقراطية مع الاسلاميين المعتدلين، وإمكانية نجاح المجتمع بحماية تجربته وحرياته عبر مجتمع مدني فُعال تدخل وفُرض التسوية الممكنة في ظل استقطاب حادّ ساد القوى السياسية خلال عامين من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ وتخلّله اغتيالات سياسية ومظاهرات وصدّامات فكرية حول شتى المسائل التي يجب أن يتمحور حولها الدستور الجديد.



عاشت تونس في الخمس سنوات الماضية تجربة غنية جداً، ومليئة بالصراعات والتحوّلات الديمقراطية على أثر سقوط نظام الاستبداد الذي كان يرأسه زين العابدين بن علي الذي فرّ إلى الخارج يوم ١٤ يناير ٢٠١١ ودخلت تونس مذاك مرحلة التغيير<sup>(٢)</sup>.

وتكمن أهمية التجربة التونسية بأنها نجحت في الوصول إلى دستور توافقي حصل على ٩٣٪ من الأصوات، وانتخابات برلمانية ديمقراطية اعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفرقاء، وانتخابات رئاسية ديمقراطية أّت برئيس جديد وأطاحت بالرئيس المدعوم من حركة النهضة الإسلامية. ثم تمّ تشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف تعمل لإدارة الأزمات وحلّها ديمقراطياً وسلمياً. هذا كله حصل رغم وجود استقطاب سياسي حادّ بين جبهة الاسلاميين تتزعمهم حركة النهضة وجبهة العلمانيين بزعامة حركة "نداء تونس" وتضم إلى اليسار والقوميين أنصار النظام السابق (خصوصاً حاملي الأثر العلماني للرئيس الراحل بورقيبة، ومجموعات مؤثرة من المجتمع المدني. وقد تكون تونس محظوظة بالارث العلماني الذي تمّ ارساءه لعقود طويلة حيث استطاعت أن تدير الخلاف السياسي مع الاسلاميين بنجاح. فمن جهة تمّ احتواء ودفع حركة النهضة (المعتدلة) اساساً، نحو مزيد من الاعتدال، وتمّ التعامل مع الحركات المتطرّفة وإبعادها عن التأثير في العملية السياسية رغم استمرار خطرها وعملياتها الإرهابية.

في المحصلة هناك انتقال للديمقراطية بوجود خمسة أحزاب رئيسية ممثلة في البرلمان، وبوجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر على رأسه حركة نقابية مشهود لها ولتاريخها، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل،

(٢) أحمد كرعود، تونس: ثورة الحرية والكرامة، المرجع السابق ذكره.

(٣) راجع أحمد كرعود، تونس: هل يمهد الاستقطاب إلى ارساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاقم النزاعات حول السلطة؟ أوراق سياسات، (١) يناير ٢٠١٥، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

## مصر

البرلمانية والرئاسية خلال عام ٢٠١٢ والتي أدت إلى فوز كاسح للإسلاميين في انتخابات مجلس الشعب حيث حصلت حركة الإخوان المسلمين على ٤٥٪ من المقاعد وحزب النور السلفي على ٢٤٪ من المقاعد، أما الانتخابات الرئاسية فلقد انسحب منها المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لاحتجابه على عدم ديمقراطيتها وانحصر التنافس بين رمز من العهد القديم هو أحمد شفيق، ومحمد مرسي عن الإخوان المسلمين في جولة الاعادة، والتي فاز فيها الأخير بفارق بسيط هو ٥١٪ من الأصوات.

وفي ظل حكم الإخوان المسلمين لمدة ما يقارب العام، جرى صراع مستتر حيناً وظاهر في بعض الأحيان بين الجيش كمؤسسة حكم وبين حركة الإخوان المسلمين. ساند الجيش القضاء وأحزاب المعارضة والاعلام وجمهور واسع من المصريين تملكه الخوف من حكم الإخوان المسلمين. ولم يكتفِ الرئيس محمد مرسي والإخوان المسلمون لهذه الحالة الإعتراضية الواسعة، واستمروا بسياسة الأقصاء وإرسال إشارات عن نيّتهم بالسيطرة الكاملة على المجتمع أو ما عُرف بأخونة المجتمع.

وتمّ إيقاف العمل بالدستور، ولجنة صياغة الدستور التي سيطر عليها الإخوان المسلمون، وحاول الجيش عبر إعلان دستوري مكمل أن يقيد صلاحيات الرئيس المنتخب وان يبعد الجيش عن سيطرة الرئيس<sup>(٤)</sup>. إلا أن الرئيس المنتخب واجه القضاء على عدم شرعيتهم، وألغى وشرعية مجلس الشورى ثم ما لبث ان تراجع مع إصرار القضاء على عدم شرعيتهم، وألغى الإعلان الدستوري المكمل وأحال المشير حسين طنطاوي ورئيس أركان القوات المسلحة وكبار

اختلفت تجربة مصر عن نظيرتها في تونس. فحيث كان الجيش التونسي محايداً في الصراع وكان النظام يعتمد على منظومة أمنية فقط، كان الجيش المصري، وهو الماسك بالسلطة منذ عقود، متدخلًا ومشاركًا ومحافظًا على نفوذه وسيطرته إلى أن أعاد مسك السلطة بشكل كامل في ٢٠١٣.

فمنذ بدء الأحداث والمظاهرات في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١، لم يتدخل الجيش ضد المتظاهرين وأعلن صراحة في ٣١ يناير أنه لن يطلق النار على المتظاهرين السلميين. هذا الموقف عجل في ترك مبارك واستقالته مع تصاعد الاحتجاجات وبروز موقف داعم لها من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٠ فبراير ٢٠١١. وفي ١٣ فبراير ٢٠١١ استلم الحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأعلن بياناً دستورياً عطل فيه دستور عام ١٩٧١ إلى حين إجراء انتخابات وإجراء استفتاء على دستور جديد.

وعلى الأغلب، ساعد ذلك في الحوار وإدارة الفترة الانتقالية، التي تخللها تفاهم الجيش مع القوى الإسلامية وخصوصاً حركة الإخوان المسلمين. ومرت خلال فترة سنة أحداث كثيرة وعنيفة بعضها كان بسبب حكم العسكر وبعضها جرى ضده، مثل الأحداث التي أدت إلى مقتل أكثر من ٢٥ شخصاً من الاقباط في مظاهرة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون في ٩ أكتوبر ٢٠١١. وكذلك صدامات الجيش مع الشباب الثائر حول ميدان التحرير وشارع محمد محمود الغريب والتي أدت إلى مقتل ٤٢ من المتظاهرين في ٢٠ نوفمبر ٢٠١١، والاشتباكات التي حدثت مع الجيش مباشرة أمام مقر مجلس الوزراء احتجاجاً على اختيار كمال الجنزوري (وهو من عهد مبارك، رئيساً للوزراء، وأدت إلى مقتل ١٧ شخصاً. وكان أن أدار الجيش عملية الانتخابات

(٤) في ١٧ يونيو ٢٠١٢، أصدر المجلس العسكري هذا الاعلان الدستوري المكمل قبل أن يستلم محمد مرسي الرئاسة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.





Editorial Credit: Mohamed Elsayyid

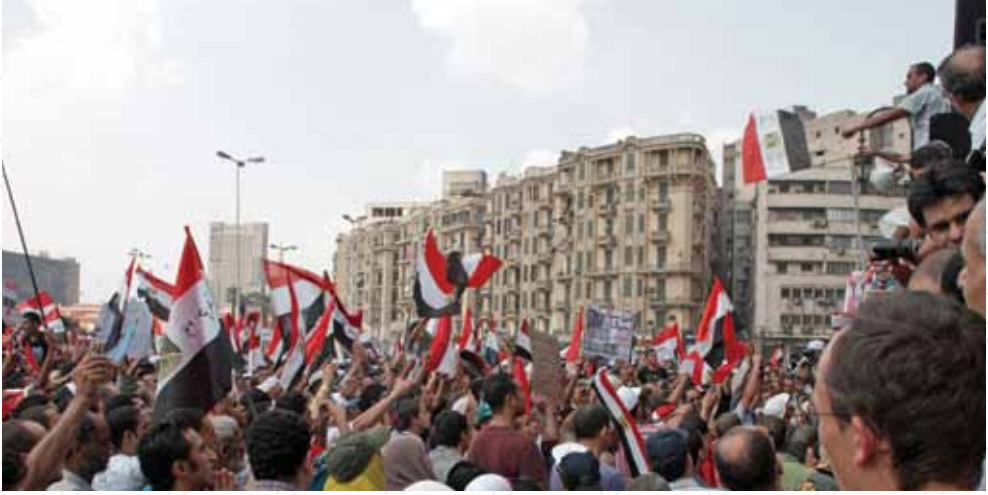
أمام القصر الجمهوري بين متظاهرين مؤيدين لمرسي ومعارضين له، وفي يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ انطلقت مظاهرات ضخمة ضد مرسي أعلن بعدها السيسي أنه يوجّه دعوة إلى القوى السياسية للوصول إلى حلّ خلال مهلة يومين، وإلا فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة طريق وأجراءات ستشرف هي على تنفيذها. وفي ٣ يوليو ٢٠١٣، قرر الجيش بالتوافق مع عدد من القوى السياسية المعارضة لجماعة الإخوان المسلمين ومع الكنيسة القبطية ومؤسسة الأزهر عزل الرئيس محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور والدعوة إلى تعديل الدستور وإلى انتخابات رئاسية جديدة وتعيين حكومة جديدة تعزل حركة الإخوان المسلمين.

ولم يمرّ هذا الانقلاب دون مواجهة دموية عنيفة حصلت في ١٤ أغسطس ٢٠١٣ خلال فضّ الجيش لاعتصام الإخوان المسلمين في ساحتي رابعة العدوية والنهضة والتي أدت إلى مقتل المئات وجرح الآلاف<sup>(٥)</sup>.

تلا ذلك اعتقال المرشد العام والرئيس المخلوع محمد مرسي وكبار قيادات الإخوان المسلمين مع الآلاف من الأعضاء. وفي ١٨ يناير ٢٠١٤، تمّ إقرار الدستور المصري الجديد في

قيادات الجيش للتقاعد وعيّن الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائداً جديداً للجيش في ١٢ أغسطس ٢٠١٢. ثم استكمل ذلك بإعلان دستوري منحه صلاحيات واسعة تحصن قراراته وقرارات الجمعية التأسيسية المناط بها وضع الدستور من الطعن، حدث ذلك في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. وأقرّت الجمعية التأسيسية مشروع الدستور المنحاز لفكر الإخوان المسلمين، رغم اعتراض التيارات المدنية والكنيسة، في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢. تحت ضغط الشارع والجيش، تراجع مرسي عن الصلاحيات الواسعة له ولكنه أصرّ على تنظيم الاستفتاء على الدستور، والذي تمّ في مرحلتين بين ١٥-٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ وحصل على موافقة ٦٤٪ من المواطنين الذين اشتركوا في التصويت.

بدأ عام ٢٠١٣ بحركات جماهيرية منظمة، أخذت أشكالا عديدة ضد الرئيس مرسي وطالبت باستقالته. فجمعت "حركة تمرد" ملايين التوقيعات على عرائض ضد مرسي، وقامت مظاهرات متواصلة ضده وبشكل مستمر أمام القصر الرئاسي، وأعلن القضاء عدم شرعية مجلس الشورى، وأعلن وزير الدفاع وقائد الجيش عبد الفتاح السيسي من أن الجيش سيتدخل إذا حدث اقتتال داخلي. وحصلت مواجهات عنيفة



Editorial Credit: Mohamed Elsayyed

كانت تجربة شاقة وصعبة للجيش وللإخوان المسلمين ولكافة المصريين لما آلت إليه أمور مصر. ومن جهة ثانية فإن مكسب عودة الدولة ومؤسساتها لا يكون من البوابة الأمنية فقط، بل يجب أن يكون متكاملًا في كل المجالات مع تقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتطور والديمقراطي بشكل عام<sup>(٥)</sup>.

وفي الختام، وكما عزّت التجربة حركة الإخوان المسلمين، فإنها تحتاج إلى بعض الوقت لتعزّي حكم العسكر وعدم قدرتهم على تقديم أجوبة للمشاكل المطروحة أمام مصر، وسيعود الشباب إلى مركز الحيوية والعمل مراكمين تجربة عظيمة امتدت لثلاث سنوات وكان يمكن أن تستمر وتنجح لولا تدخل العسكر واجهاض التجربة بهذه الطريقة لأحكام سيطرتهم العسكرية على الأوضاع في مصر.

استفتاء حصل على تأييد ٩٨٪ من ٢٠ مليوناً و٦١٤ ألف مواطناً شاركوا في الاستفتاء، إلا أن عودة الجيش مباشرة إلى الحكم في مصر فجّر صراعاً عنيفاً مع الاسلاميين أخذ شكل الحرب الإرهابية المفتوحة في سيناء، والعمليات الإرهابية في كل مدن مصر، واستهداف رجال الدولة، مما يكرّر تجربة مصر في تسعينيات القرن المنصرم. ومن جهة أخرى تقلصت مساحة الحرية وأقفلت الدولة المصرية ساحات التعبير عن المطالب، بما فيها ميدان التحرير، أمام الجميع، وخصوصاً الشباب الذين تمّ اعتقال بعض قادة التحرك منهم وسجنهم، وهم من صنعوا الثورة منذ عام ٢٠١١. وتراجعت الحريات الاعلامية وعاد الإعلام ليلعب دوراً تعوّد عليه لعقود كإعلام رسمي يردد مقولات الدولة والجيش في محاربة الإرهاب وضمان الاستقرار.

وهكذا يمكن القول أن التحول الديمقراطي قد تعثّر في مصر إلى أجل، وأن المسار قد تغير جذرياً باستبعاد الاسلاميين، الذين كان يُعتقد أن مشاركتهم ضرورية لاحتوائهم ولنجاح التحول الديمقراطي. ولم تكن تجربة الإخوان المسلمين نفسها في مصر ولا قراراتها مسهلة ومشجّعة للتحول الديمقراطي، وهي في كل الأحوال

(٥) حسب وزارة الصحة، فإن هذه الأحداث أدت إلى مقتل ٥٧٨ شخصاً وجرح أكثر من ٤٠٢١ آخرين. من أجل تسلسل هذه الأحداث وكمصدر انظر <http://aswatmasriya.com>.  
(٦) انظر: محمد شومان، أربع سنوات على الثورة المصرية، الحياة ٢٠١٥/٨٨

## سوريا

المشهد ولمواصلة القتال والتعبئة بنجاح من قبل كل من القوى الإقليمية لحسابات خاصة بهذه القوى وبمصلحتها ومن القوى الدولية لتخوفها من سيطرة المتشددين على الدعم والسلاح المقدم لها.

لقد تم استنزاف كل من النظام والمعارضة، وتم تغيير الأولويات بعد صعود داعش وسيطرتها على مدن رئيسية في العراق كالموصل والأنبار، وإنشاء تحالف دولي ضد الإرهاب لقتال داعش في كل من سوريا والعراق. يعتمد هذا التحالف على استراتيجية طويلة الأمد، فيها استنزاف كبير للوضع في العراق وسوريا من جهة أخرى تبرز بعد داعش جبهة النصرة وهي فرع من تنظيم القاعدة، وتبسط سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي السورية وتتبنى برنامجاً لا يتوافق مع برنامج المعارضة الوطنية وتدخل في اشتباكات مع داعش أحياناً ومع الجيش الحر أحياناً أخرى، رغم مواصلة القتال ضد قوات النظام.

وفي العسكرية الكاملة للصراع في سوريا، يكون النظام قد اشترى وقتاً إضافياً، حيث سعى جاهداً لتبرير استخدام القوة المفرطة، بحجة مواجهة الإرهابيين المدعومين من الخارج إلا أن النظام رغم ذلك بقي يتهالك، وكل المؤشرات تدلّ على عدم قدرته على حسم المعارك رغم الدعم الخارجي الكبير الذي يتلقاه من إيران وروسيا، ورغم رفضه بميليشيات شيعية أبرزها قوات حزب الله اللبنانية والميليشيات العراقية، وكلها تعمل بتوجيه من إيران. وفي ظلّ هذه الظروف وبسبب تردّد القوى الدولية في دعم المعارضة جدياً وامتداد الصراع التدميري على كامل رقعة سوريا، ووصول عدد القتلى إلى

في الانتقال إلى الحالات الأخرى، سوريا وليبيا واليمن، ننتقل إلى تجارب أكثر صعوبة وتعقيداً تحولت معها أوضاع هذه البلدان إلى فشل كامل للدولة وأحياناً إلى انهيار أو تفتت الدولة ومؤسساتها.

مرّت الثورة في سوريا بمراحل مختلفة، فهي بدأت سلمية منذ ١٥ آذار ٢٠١١ وانطلقت المظاهرات في العديد من المدن ودرعا خصوصاً في ١٨ آذار ٢٠١١، مطالبة باصلاح النظام أولاً ثم حين واجهها النظام بالعنف الشديد، انتقلت للمطالبة بإسقاط النظام. وشارك في هذه التحركات مئات آلاف المواطنين في مظاهرات ضخمة في حمص وحماة ودرعا ومئات القرى والبلدات. إلا أن العنف الشديد والقتل المتعمّد للآلاف من المدنيين واعتقال وجرح عشرات الألوف من المدنيين، وتدخل القوى الخارجية أدى إلى عسكرة الثورة السورية تدريجياً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتحولها إلى صراع عسكري تدميري عنيف مع النظام في حرب أهلية ما زالت ممتدة إلى الآن، وفي سيطرة قوى إسلامية متطرفة على أماكن واسعة من سوريا وعلى مجال الصراع ومآله وتطوراتها<sup>(٧)</sup>.

ولقد تطورت الأمور إلى اقتتال داخلي مفتوح وإلى بروز مناطق كاملة خارجة عن سيطرة النظام، وإنما تحت سيطرة فصائل متناحرة لها غالباً برامج ورؤى متضاربة. وبشكل رئيسي، فإن المعارضة المدنية والتي خرجت بصورة المجلس الوطني ثم بصورة الائتلاف الوطني لقوى الثورة في تشرين الأول ٢٠١١ للأول، وفي ٢٠١٣ للثاني، اعتمدت على فصائل عسكرية انضوت تحت إسم "الجيش السوري الحر" وتبدو هي والجيش السوري الحر أضعف من الأطراف الإسلامية المتشددة التي بدورها حاربتها وأضعفتها فيما لم تنل هي الدعم الكافي المطلوب لتصدّر

(٧) للمزيد أنظر أياد العبدالله، سورية: في المشهد السوري بعد أربع سنوات على بدء الثورة، أوراق سياسات (٢) أيار ٢٠١٥، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. وكذلك زياد ماجد، سوريا الثورة اليتيمة، شرقي الكتاب، ٢٠١٤.





Editorial Credit: Olivier Borgognon

ضمنهم. فبعد الانشقاقات التي حدثت للجيش في أوائل أيام الصراع العسكري في عام ٢٠١١ وتشكيل الجيش السوري الحر، لم يبقَ في الجيش إلا من كانت له عصبية موالية للنظام وتعزز تشكيل قيادة جيش النظام بشكل رئيسي من الضباط الذين ينتمون إلى الأقلية العلوية ويفاتلون مع النظام كأنه قتال وجودي. وتمّ رفض النظام بالأسلحة والمقاتلين والخبرات من إيران ودعمه وحمايته بشكل سياسي ومعنوي من قبل روسيا، وذلك كله من أجل استدامته إلى حين التفاوض على شكل الدولة المستقبلي. ورغم فشل كل محاولات التفاوض حتى الآن فإن الأفق المسدود عسكرياً يفترض أن المخرج الملائم إن لم يكن الوحيد هو في الوصول إلى صيغة تسوية عبر التفاوض بين الأطراف، دون داعش بالطبع التي يُنتظر هزيمتها أو الحدّ من تأثيرها مع دخول تركيا للعب دوراً مباشراً وأوسع، وذلك للوصول إلى تغيير في صيغة الحكم إلى حكم ائتلافي يعطي المعارضة والسنة دوراً أكبر، ويعطي الضمانات للأقليات لن تتضح صورة وتفاصيل هذه التسوية قبل نضوجها، لكن المؤشرات تدلّ على هذا المسار منذ الآن رغم احتمال احتدام المعارك واستمرار التدمير الذي قد يطال دمشق المدينة بعد أن تمّ تدمير ريف دمشق بشكل واسع، ومدن حلب وأدلب وحمص وأريافهم وكذلك درعا والجنوب السوري.

أكثر من ربع مليون نسمة ومثلها الجرحى والمفقودين والمعتقلين، ونزوح أكثر من ثلث الشعب السوري بين الداخل والخارج في دول مثل تركيا ولبنان والأردن، والتدمير الواسع للمدن والبلدات والقرى، فإن حجم المأساة الإنسانية يكبر إلى مستويات غير مسبوقة وأن مخاطر تفتت الدولة السورية تتزايد: سيطرة الاكراد على مناطقهم، وداعش على دير الزور والرقّة وتوسّعه نحو تدمر، وسيطرة النصرة وفصائل إسلامية أخرى على ريف حلب وأدلب كما تقاسمهما حلب المدينة مع النظام، وسيطرة الجيش السوري الحر على مناطق واسعة جنوب سوريا في حوران، بينما يسيطر النظام على الساحل ومدنه ودمشق وحمص حماه والسويداء. وفي ظلّ عدم قدرة أي من الأطراف، على حسم المعارك عسكرياً، فإن الأزمة السورية، في مجالها الإنساني، تستمرّ وستطول رغم الانهيارات التي حصلت للنظام وآلته العسكرية، والتي أدت إلى انهيار الدولة السورية بالاجمال.

لقد ساهمت طبيعة تركيبة النظام الأمني في سوريا في إطالة أمد الأزمة وفي انتقالها إلى هذه المراحل التدميرية، وإلى دخول أطراف خارجية عديدة، كتركيا والسعودية وقطر لدعم المعارضة السورية والاسلاميين بخاصة، ما عزّز وجود الاسلاميين عموماً والمتطرفين من

## ليبيا

الصعيد الوطني الليبراليين بقيادة محمود جبريل<sup>(٨)</sup>.

لكن ضعف الدولة ومؤسساتها وضعف الأجهزة الأمنية والجيش، حيث كانت القوات المسلحة في عهد القذافي عبارة عن كتائب موالية للقذافي، وكان لا بدّ من إعادة تأسيس الجيش، ووجود عشرات الآلاف من الميليشيات المسلحة، وتفتت البلد إلى انتماءات أولية قبلية وجهوية ومناطقية، كلها ساهمت في دخول ليبيا أزمة سياسية وعسكرية يتواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة لواء متقاعد هو خليفة حفتر مع ميليشيات إسلامية وبعضها متطرف، ولكنها مدعومة سياسياً من المجلس الوطني العام الذي تم حله بحكم المحكمة ولكنه استمرّ في عمله من طرابلس، وتمّ انتخاب مجلس وطني عام جديد في ٢٠١٤ وهو يعمل من طبرق مما خلق انقساماً سياسياً دستورياً يعمق الانقسام الجهوي.

من جهة أخرى، هناك صراع بين الاسلاميين والليبراليين على حكم ليبيا وهو صراع عسكري مفتوح على التدخلات الخارجية. وفي وجه آخر، يتمحور الصراع في ليبيا كذلك على عائدات النفط بين المناطق المتصارعة وقبل إعادة بناء الدولة.

وفي ظلّ تدهور الأوضاع في ليبيا ودخول داعش إلى ليبيا، تجري محاولات لضبط الأوضاع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة عبر جولات التفاوض والحوار، أملاً في الوصول إلى صيغة تقاسم للسلطة بين الأطراف المتناحرة، أو الوصول إلى حكومة تكنوقراط وتأجيل الصراع أو إدارته عبر الحوار للتخفيف من آثاره السلبية<sup>(٩)</sup>.

قامت الثورة في ليبيا في ١٧ فبراير ٢٠١١، على أثر أحداث تونس ومصر في شكل انتفاضة شعبية سلمية في البدء، ولكنها قُمعت بالسلح من قبل نظام القذافي بما فيه استخدام الأسلحة الثقيلة والطيران. وعلى أثر ذلك، تحوّل الصراع إلى صراع عسكري مدعوم من القوى الدولية ومجلس الأمن وبتدخل عسكري من حلف الناتو ضد قوات القذافي. وهكذا تمّ اسقاط نظام القذافي وقتله واعتقال ابنه سيف الإسلام.

تولى المجلس الوطني الانتقالي، المشكّل من أطراف المعارضة، الحكم مؤقتاً وأصدر إعلاناً دستورياً في ٣ أغسطس ٢٠١١ ضفّنه جدولاً زمنياً لمرحلة انتقالية من ١٨ شهراً تشمل تعيين حكومة مؤقتة وإصدار قانون انتخابي وانتخاب جمعية وطنية تأسيسية. وبالفعل جرت الانتخابات في ٧ يوليو ٢٠١٢ وتمّ انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تسلم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي وشكّل حكومة في ٧ أكتوبر ٢٠١٢ برئاسة محامي حقوق الإنسان علي زيدان. وجاءت انتخابات ليبيا لتحسر دور الاسلاميين ولتعطي أغلبية في اللوائح الانتخابية على



(٨) حصل تحالف القوى الوطنية في انتخابات القوائم على الصعيد الوطني على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً ٢٠١٢.

<http://elections.ly/home/statistics>

(٩) في الوضع الليبي راجع طارق متري، من الثورة إلى الدولة.

معضلات تعثر الانتقال في ليبيا (١)، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، كانون الأول ٢٠١٥، جريدة الحياة.

## اليمن

فترة رئاسة عبد ربه منصور هادي لمدة عام آخر في ٢٥ يناير ٢٠١٤ ووافقت على نظام اتحادي جديد للبلاد وتفويض الرئيس بإعادة هيكلة مجلس الشورى لمنح الجنوب، بعد أن انسحب الحراك الجنوبي من مؤتمر الحوار الوطني قبل ذلك في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣، وكذلك منح الحوثيين، مزيداً من التمثيل، كما منحت الرئيس حق الاشراف على صياغة الدستور الجديد.

لكن الحوثيين استكملوا سيطرتهم على مدينة الخمري، معقل زعماء قبيلة حاشد، وتجددت المواجهات بينهم وبين القبائل في أرحب بعد انهيار الهدنة في شباط ٢٠١٤. وفي تموز ٢٠١٤، سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن وانتقلوا في آب ٢٠١٤ إلى التظاهر في صنعاء احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود، وطالبوا بإسقاط الحكومة واعتصموا في صنعاء وحشدوا مسلحيهم حتى وقعت صدامات بينهم وبين بعض كتائب الجيش اليمني. وفي ٢١ أيلول ٢٠١٤ سيطر الحوثيون على صنعاء وعلى كل المقارات الرسمية بمساعدة أُلوية الجيش المناصرة للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح في انقلاب على السلطة أدى إلى توسع سيطرتهم على مرفأ الحديدة والبيضاء في وسط اليمن مهدين الطريق لاجتياح جنوب اليمن.

وفي ٦ شباط ٢٠١٥، أصدر الحوثيون اعلاناً دستورياً نصّ على عزل الرئيس عبد ربه منصور هادي وتعطيل الدستور وتشكيل المجلس الثوري الرئاسي. واستطاع الرئيس المحتجز الهرب واللجوء إلى عدن جنوبي البلاد حيث أعلن من هناك رفضه لإجراءات الحوثيين واستمراره بمهامه.

انطلقت ثورة الشباب اليمنية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١، بتأثير من ثورات تونس ومصر، للمطالبة بالحرية وبتغيير أو إسقاط نظام علي عبدالله صالح ورغم سقوط المئات من القتلى وآلاف الجرحى بنيران النظام، فإن الطابع السلمي للتحركات لم يتغير رغم وجود السلاح وانتشاره بكثافة في أيدي اليمنيين. ونجحت الثورة عبر المبادرة الخليجية التي وقّع علي عبدالله صالح عليها، من إبعاد الرئيس وانتقال صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، إلا ان الرئيس المخلوع حصل بموجبها على حصانة تمنع عنه الملاحقة القانونية، وتالياً أبقى على نفوذه في الجيش عبر ابنه ومناصريه.

تسلّم الرئيس عبد ربه منصور هادي الحكم في ٢٥ فبراير ٢٠١٢ وحاول أن يعيد تركيب الجيش وقياداته التي ما زالت تدّين بالولاء للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، فأصدر قرارات في ٧ أغسطس ٢٠١٢ باقتطاع أُلوية كاملة من الحرس الجمهوري الذي ما يزال يقوده نجل الرئيس علي عبدالله صالح. ولكن اليمن كان مفتتاً بين شمال وجنوب ومطالب للحوثيين ووجود للإسلام المتطرف والقاعدة. وكان أن دخلت إيران بقوة على خط دعم الحوثيين وضبطت الحكومة اليمنية سفينة شحن قادمة من إيران ومحملة بأسلحة ومتفجرات بغرض انزالها بصورة سرية في الشواطئ اليمنية دعماً للحوثيين، وذلك في ١ شباط ٢٠١٣<sup>(١٥)</sup>.

وحاول اليمنيون وبمساعدة دولية تخطي هذه العقبات عبر الحوار الذي بدأ في ١٨ مارس ٢٠١٣ بوساطة الأمم المتحدة بين مختلف الأطراف، إلا أن الحوثيين كان لديهم تطلعاتهم الخاصة وبدأوا بالتوسع بالقتال والسيطرة على المناطق المحاذية لصعدة وضد السلفيين والقاعدة. وفي حين مددت القوى السياسية

(١٥) لتسلسل الأحداث راجع:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

ولتفاصيل أكثر حول الثورة راجع: عادل الشرجبي، «الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن» من كتاب الربيع العربي، مرجع سبق ذكره.

المناطق ضد الحوثيين، بينما تدمر الغارات السعودية المدن والمواقع المحصنة والاثريّة، وتدهور الوضع الأنساني ووصل الأمر إلى إعلان الأمم المتحدة أقصى حالات الطوارئ الإنسانية في اليمن، الذي يحتاج فيه أكثر من ٢١ مليون شخص أو ٨٠٪ من الشعب اليمني إلى مساعدات لنقص الاغذية والمياه وانتشار الاوبئة<sup>(١٢)</sup>.

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150327\\_](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150327_timeline_yemen_crisis_recent_developments) (١١)

[timeline\\_yemen\\_crisis\\_recent\\_developments](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150702_00_emergences_aid_yemen)

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150702\\_00\\_](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150702_00_emergences_aid_yemen) (١٢)  
emergences\_aid\_yemen

تحالف الحوثيون مع الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح والقوات الموالية له وفي ٢١ مارس ٢٠١٥ تقدموا نحو مدينة تعز، البوابة الموصلة إلى عدن وثالث أكبر المدن في اليمن. وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥ وبعد نقل الرئيس إلى الخارج، وتقدم الحوثيين نحو عدن، أعلنت السعودية عن قيام تحالف من عشر دول بقيادتها في مواجهة الحوثيين وانصار الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وإيران التي دعمتهما، وانطلق عمليات قصف جوي، أسمتها عاصفة الحزم<sup>(١١)</sup>.

وغرقت اليمن في حرب أهلية أدت إلى تفتت وانهيار الدولة ومؤسساتها، ودخل السلاح اليمني المنتشر والقبائل إلى القتال في معظم

بالسجون، ولم تستقرّ البحرين تماماً ولن تستقر دون حوار داخلي جدي بعيداً عن الصراع الإقليمي الإيراني - السعودي يأخذ في الاعتبار مصلحة شعب البحرين وتطور مؤسساته. أما في المغرب فلقد استطاع الملك، بالاتفاق مع المعارضة الممثلة بالبرلمان، من تقديم تنازلات محدودة، والمضي ببعض الإصلاحات التي سمحت بالمشاركة السياسية دون المسّ بالنظام الملكي وصلاحيات الملك، في نموذج قبلته أطراف واسعة من المعارضة على أنه انتقال تدريجي وأصلاحي للنظام.

ما الذي يمكن استخلاصه من ما آلت إليه انتفاضات الربيع العربي؟

بعد استعراض هذه الحالات، لا بدّ من الإشارة إلى أن تحركات وانتفاضات الربيع العربي شملت ١٧ دولة عربية في فترات مختلفة، وأن دول الخليج وعلى رأسها السعودية استطاعوا تأمين الاستقرار عبر حزمة من التقديرات الاجتماعية بلغت عشرات المليارات من الدولارات دون أن يقدموا تنازلات أو ان يحصل تقدم على صعيد توسيع الحريات والتعديلات القانونية والتشريعية في دولهم.

أما في البحرين فلقد تمّ قمع المطالبات الواسعة بالديمقراطية والمساواة من جموع كبيرة من الشعب البحريني بشكل عنيف من السلطة ومن قوات درع الجزيرة التي تدخلت عسكرياً وتم اعتقال قادة التحرك وزجّهم

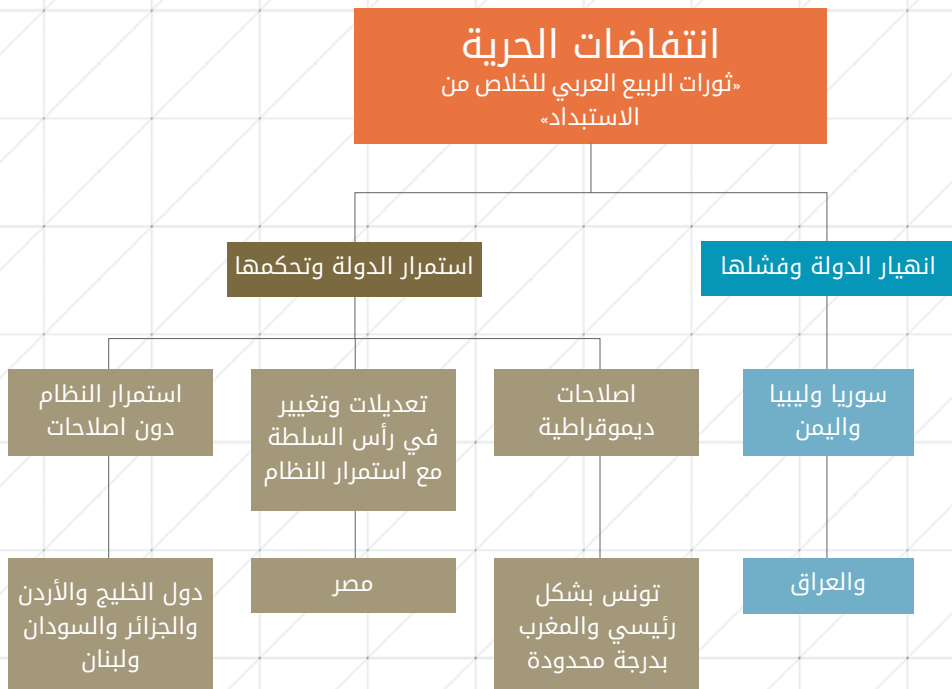


## الخلاصات

**أولاً:** كشفت هذه الأحداث أن العامل الحاسم والمؤثر في التغيير أو عدمه أو اخفاقه، إنما يعتمد على مدى قدرة الدولة، كبنية وكمؤسسات ومنها الجيش، وكشرعية شعبية أن تتعامل بمرونة وتجاوب مع الضغط الشعبي، أو أن تنهار وتعود الولاءات الأولية في المجتمع من انقسامات طائفية وإثنية وقبلية وجهوية وغيرها لتسود. ويوضح الشكل البياني ما نقصده مع ادراج تجارب الدول العربية ومدى تأثيرها<sup>(١٣)</sup>.

(١٣) هذا الرسم مأخوذ ببعض التصرف والتعديل والاضافات من مقالة:

Raymond Hinnebusch, "Introduction: Understanding the consequences of the Arab Uprisings: Starting points and Divergent trajectories." .Democratization, March 2015, Vol. 22, #2, p. 207







في حالات عديدة انكشفت الدولة التسلطية التي تصهر المجتمع والفئات جميعها بالقوة والقهر تحت نظام تسلطي وشمولي وخصوصا في حالي سوريا وليبيا، وكذلك حالة العراق تحت حكم صدام حسين. فعندما يتمرد المجتمع، بثورة الشباب في اليمن وثورة المقهورين في سوريا وليبيا، أو سقوط نظام صدام حسين في العراق، تلجأ الدولة إلى العنف المفرط كما في حالة سوريا، وكما حاول القذافي ومنعه تدخل حلف الناتو عسكرياً، وحاول علي عبدالله صالح ومنعته المبادرة الخليجية إلى أن تحالف مع الحوثيين ودخل كشريك في إعادة السيطرة على اليمن، وكما هو حال العراق بعد ٢٠٠٣ وعلى اثر السياسات الاقصائية للحكومات العراقية بعد ذلك، وخصوصا حكومة المالكي، تجاه المكوّن السني في المجتمع العراقي، وبدعم من ايران. ولكن الدولة في هذه الأحوال تفقد شرعيتها وهذا ما يؤدي الى سقوط حاجز الخوف عند الجماهير وانتفاضتها، والى استمرار الصراع الأهلي، فتسقط فكرة الدولة ومؤسساتها وينقسم المجتمع ويعود إلى انتماءاته الأولية ليحتمي فيها، ويقاوم من أجل البقاء أولاً ويقاوم البعض منه بوعي وتصميم من أجل التغيير. في ظل هذا الانقسام، وكما في كل حالات الانقسام المجتمعي، تدخل الأطراف الخارجية بحجة دعم أحد الأطراف، ومن أجل استثمار مصالحها وتوسيعها وحمايتها في ظل هذا الصراع المفتوح على التغيير.

أما في حالة استمرار الدولة ومؤسساتها وشرعيتها، فإنها إما ان تستطيع أن تشتري الأمن والاستقرار بتقديمات وتنازلات مالية للفئات الاجتماعية، كما في حالة دول الخليج أو تلجأ الى القمع و قليل من التقديمات مستغلة الصراع الإقليمي كما في حالة البحرين والى حدّ ما الجزائر والسودان. وفي الأردن كذلك مورس مزيج من القمع والتقديمات والتنازلات الشكلية أمنت استمرار النظام في تعظيم الخوف من اللااستقرار في المحيط وفي الاستقطابات الإقليمية الحادة واثرها على

دولة صغيرة، إضافة الى التخويف من الانقسام الشرق الأردني والفلسطيني الأصول. أما في لبنان، فإن إسقاط النظام الطائفي، كان ولا يزال مطلباً طموحاً في ميزان القوى عام ٢٠١١ وقبله وبعده. ولكن الى الآن لم تعكس ذلك موازين القوى السياسية والاجتماعية المهيمنة، حيث ما زالت بنية النظام الطائفي أقوى من الفئات الاجتماعية المدنية الشابة التي تحمل هذه المطالب.

وأما أن تحدث ثورة ناقصة ومحدودة ويتم الارتداد عليها كما في حالة مصر التي تمّ تقديمها، فلقد تمكنت الثورة من إحداث التغيير في رأس النظام والإطاحة بالرئيس مبارك، ولكنها لم تضع مطالبها في برنامج يوحدها حيز التنفيذ في مواجهة الجيش الذي قاد المرحلة الانتقالية وتوافق ثم اختلف مع حركة الإخوان المسلمين. لذلك استمرت الدولة والنظام كبنية، وخصوصاً مؤسسة الجيش، دون أن يتم الانتقال إلى مؤسسات ديمقراطية. وحتى الدستور الجديد ومواده المؤيدة للحرية والديمقراطية بقيت معرضة للانتهاك والتناهي.

وتبقى الإشارة إلى احتمال نجاح التحول الديمقراطي كما في حالتين ناجحتين هما تونس والمغرب، فتونس بشكل أساسي، استطاعت، بفضل حياد الجيش واستمرار الدولة كمؤسسات، الانتقال إلى دستور وحكومة ومجلس تمثيلي ديمقراطي رغم كل الصعوبات والتحديات. أما في المغرب فإن الانتقال التدريجي كان وما يزال محدوداً ولكنه أُن التوافق المطلوب والاستقرار والاستمرار للدولة ولمعظم بنية النظام، و يبقى التخوف قائماً من احتمال الارتداد عليه من قبل النظام الملكي.

**ثانياً:** أن عملية الانتقال الديمقراطي، هي تفكيك لبنية الاستبداد ومؤسساته وثقافته وايدولوجياته، وهي بذلك عملية صراعية بامتياز وستأخذ حتماً وقتاً طويلاً بحسب درجة مقاومة الاستبداد وبحسب الثورات المضادة والاجراءات المضادة التي يمكن لبنية الاستبداد أن تقوم بها، وبحسب قدرة الكتلة الاجتماعية المطالبة بالحرية والديمقراطية وقدرتها قياداتها على تطوير برنامج التغيير وفرضه. ففي حالة الربيع العربي، سقط التسلط الفئوي العائلي التوريثي أو ما يسمى الدولة السلطانية ولكن هذا لم يصل إلى إسقاط منظومة التسلط الأمنية - العسكرية وضبطها دستورياً وقانونياً لأن القوى الاجتماعية، الحامل الاجتماعي والتاريخي للتغيير لم تكن قادرة حتى الآن على فرض الضوابط الديمقراطية بشكل سلمي ولأن تأثير الدومينو السلبي عبر المواجهات الدامية التي حصلت في سوريا بشكل رئيسي، جعلت الكل ينقلب على منطق التنازلات الديمقراطية، كما في اليمن وليبيا ومصر بالإضافة الى تعقيد الصراع مع تجربة الاسلاميين غير المشجعة في الحكم. ومن جهة ثانية، ومع استبعاد الاسلاميين، فيما عدا حالي تونس والمغرب، فإن خلافات قوى التغيير أضعفت برنامج التحول الديمقراطي وأجهضته، إن لم تدفع به في بعض الحالات إلى إعادة الاستبداد عبر ثنائية إسلام متشدد عنيف أو أنظمة استبدادية عسكرية تحفظ الاستقرار، والتي عاش عليها النظام الاستبدادي العربي لعقود خلت.

**ثالثاً:** ما زالت إشكالية الإسلام السياسي وتطويعه ديمقراطياً وسلمياً دون حل، حيث فشلت التجربة في مصر، وانتشر الإسلام العنفي والمتشدد في المنطقة. ورغم استثناء حالة تونس، فإن مسيرة الإسلام السياسي إلى انحدار. رغم ذلك قد يخرج من رحم هذه التجربة في المستقبل

إسلام سياسي مدني معتدل يقبل بمرجعية الدولة المدنية وأطر الديمقراطية. إلا أنه بالمحصلة الآن، فشل مشروع استقطاب الاسلاميين، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين، إلى القبول والاشتراك بالديمقراطية التعددية. ولكن المسؤولية مشتركة بين الاسلاميين لتجربتهم القاصرة وغير الديمقراطية وقوى الثورة المضادة لقمعهم هذه التجربة بالقوة والعنف، وكذلك لضعف القوى المدنية الديمقراطية وضعف تأثيرها في هذا الصراع الثنائي بين العسكر والاسلاميين عموماً. ذلك لا يمنع من استثناء تونس، التي تم شرح حالتها سابقاً، وخصوصاً أدوار الجميع فيها بما فيه دور النقابات والمجتمع المدني وحركة النهضة والتراث العلماني البورقيبي والأحزاب اليسارية والقومية.

**رابعاً:** إن تسلسل أحداث الربيع العربي تعرض مع الوقت لتأثيرات إقليمية ودولية سلبية للغاية. فمع الصدامات العسكرية تمّ استغلال الانقسامات الاثنية والطائفية والقبلية والمناطقية لتحقيق مآرب ومشاريع كبرى لدول إقليمية طامحة مثل إيران وتركيا، ودول إقليمية مرعوبة، وتواجه بتأجيج الطائفية كسلاح (السعودية). والحقيقة أن الجميع لم يتدارك هذا البعد للطائفية منذ السبعينات وانتشار الأصولية السنية وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وصولاً إلى الغزو الأميركي للعراق وسياسات الحكومات العراقية الاقصائية وخصوصاً حكومة المالكي مما أّجج الصراعات الطائفية ونقلها إلى مستوى غير مسبوق في العراق وانتقلت إلى سوريا واليمن والبحرين بفعل دخول هذه الصراعات الإقليمية لتقود وتؤثر في سير الأمور بعيداً عن مصلحة هذه الشعوب بالتطور الديمقراطي.

**خامساً:** أدى هذا الاستعار الطائفي الى صعود قوى إسلامية إرهابية متطرفة مثل داعش والنصرة وكل فروع القاعدة، كما الى صعود الميليشيات الشيعية في العراق ولبنان، والحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. وسياسة الحذر التي اتبعتها المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة تجاه التغيير في الأنظمة التسلطية، ومن ثم دخول الصراع مرحلة مواجهة الإرهاب غيّر وبدل الأولويات عند الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا، حيث صارت الأولوية بدل التخلّص من تسلّط الحكام، الحرب على الارهاب. ولكن الحرب على الإرهاب في استراتيجيتهم طويلة النفس وقاصرة وتزيد من معاناة شعوب المنطقة وانتشار الدمار والكوارث الإنسانية. في ظل هذا المناخ يتراجع برنامج التحول الديمقراطي ويتم تجاهله على أنه غير ممكن، غير وارد، غير قابل واقعياً للتحقق وبنفس ثقافوي استغلاني يلامس العنصرية تحت شعار مكافحة الإرهاب.

**سادساً:** غالباً ما يكون هناك دوراً ايجابياً للأطر الإقليمية والدولية لتلعبه في إدارة الصراعات وتوجيهها سلمياً وديمقراطياً كما في حالات أميركا اللاتينية وآسيا وحتى إفريقيا. أما في الحالة العربية، فإن الاطر الإقليمية تكاد تكون غائبة، وهي محصورة في جامعة الدول العربية، التي تعكس رغبات وتطلعات الأنظمة العربية في حالتها المترهلة والمتراجعة، فلا تلعب الجامعة العربية دوراً في الوساطة أو التفاوض أو التوجيه أو إدارة الأزمات للحدّ من آثارها التدميرية والعنيفة. وهذا الكلام ينطبق إلى حدّ كبير على الادوار الشكلية والبيروقراطية التي تلعبها الأمم المتحدة دون فعالية الى الآن في سوريا واليمن وليبيا.

**سابعاً:** لا بد من الإقرار بأن تجربة الربيع العربي كشفت عن هزال وضعف البنية المؤسسية للأحزاب والمجتمع المدني والأحزاب المعارضة بالتحديد، فما كان إيجابياً في البدء كتحرك جماهيري شبابي عفوي واسع، أصبح مقيداً عندما لم ينتظم في اطر مؤسسية حزبية منظمة قادرة على مقارعة قوى الثورة المضادة من جهة، والاسلام السياسي من جهة أخرى. كما أن آليات العمل الديمقراطي والثقافة الديمقراطية ما زالت جنينية ولم تنضج بعد، ولو أن هذا يحتاج إلى وقت طويل مع تبدل المفاهيم والممارسات. فعلى سبيل المثال لم يكن هناك محاولات جدية لتطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية والمحاسبة والمصارحة والمصالحة كما حدث في جنوب إفريقيا وفي بعض دول أميركا الجنوبية وآسيا. وما لم يتم الانتقال من منظومة التفكير بالسلطة كغنيمة، وبالانتخابات كفرصة، والحوار كتذاكي، إلى مفاهيم التشارك وتداول السلطة والتغيير السلمي الديمقراطي وصولاً إلى المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الانسان ودولة الحق والقانون، فإن مسار الانتقال الديمقراطي سيبقى وعراً وشائكاً وعرضة للتراجع والتدهور. إلا أن الجيل الذي ثار على أنظمة التسلط ورفع شعارات واقعية، قادر أن ينجب جيلاً أفضل وأكثر تمكناً ليوصل النضال معه من اجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتقدم الشعوب وتحسين نوعية الحياة في المنطقة المنكوبة بالفساد والتسلط والتي تنتكب الآن بمزيد من التطرف والغلو واليأس. ▲